

خلال مؤتمر في بيت لحم نظمه مركزا "شمس" و "جنيف"

الدعوة إلى التوعية بضرورة التخلص من مظاهر العنف وتجسيد المعاني الإنسانية والسلم الاجتماعي

وفي الجلسة الثانية، تحدث مدير المشروع، النوع الاجتماعي في مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة فادي توما عما وصلت إليه المرأة الفلسطينية في طموحها وجدارتها إلى أعلى المراتب المجتمعية، وهي في ذلك لا تقل عن الرجل في كفاءته ومقدرته، ورغم ذلك ما زالت لا تستطيع بحكم القانون أن تقوم بالعديد من الأعمال.

وقال إن الخلل المسبب لعدم المساواة بين الرجل والمرأة لا يكمن فقط في بعض التشريعات أو القوانين الموروثة، بل وفي الكثير من العادات والتقاليد المتوارثة والمفاهيم الخاطئة التي تحكم وتتحكم في أفراد المجتمع عامة والنساء خاصة. من جانبه، تحدث النقيب حسام السعدي، عن دور الشرطة والأجهزة الأمنية في تعزيز السلم الأهلي، والصعوبات التي توجه عمل الأجهزة في تطبيق القانون بتقديم الجاني للقانون، أو العمل على الإصلاح إذا كان هناك تنازل عن الحق الشخصي. وتطرق إلى الصعوبات التي تواجه علمهم، وأولها الاحتلال، وثقافة المجتمع وعاداته، وقانون العقوبات المطبق حالياً والذي يعود إلى العام ١٩٦٠، مشيراً إلى الحلول المقترحة بالعمل على تغيير ثقافة المجتمع من خلال التربية والتعليم، ومن خلال خطب الجمعة والشرح، وتغيير القانون بتقديم مشاريع قوانين لإقرارها عندما يكون ذلك ممكناً.

وتحدث ممثل محافظة بيت لحم سالم ذويب عن كيفية الوصول إلى السلم الأهلي في محافظة السلم الأهلي فيها ضعيف، ويجب وضع الحلول والتوصيات العملية لذلك، مشيراً أن الاحتلال ضرب القيم العليا للمجتمع، ومنع السلطة الوطنية من بسط نفوذها وأخذ دورها المطلوب، مشيراً إلى دور الإعلام العالمي والتكنولوجيا الحديثة في التأثير على السلم الأهلي. وتحدثت مديرة دائرة النوع الاجتماعي بمحافظة بيت لحم (المرأة والطفل) عن السلم الأهلي والنوع الاجتماعي، ودور المرأة فيه، وشرحت عن الدائرة ودورها في حل المشاكل واعتبرتها حلقة وصل بين السلطة والمجتمع.

وقال رجل الإصلاح داود الزبير إن شعبنا عشائري كباقي شعوب الدول العربية، مشيراً إلى دور رجال الإصلاح والفصائل السياسية خلال الانتفاضة الأولى في إيجاد الحلول لكثير من المشاكل. أملاً أن يتعزز ذلك بوجود السلطة الوطنية وأجهزتها، فهي لا تتحكم على الأرض في كل المناطق، كما أن المحاكم تأخذ وقتاً طويلاً للبت في القضايا العالقة. ودعا إلى تعزيز دور رجال الإصلاح وتكاملهم مع السلطة، خاصة في قضايا القتل والعرض والأرض، وفي هذه المرحلة الاستثنائية من حياة شعبنا.

وفي مداخلة له، دعا مدير التربية والتعليم سامي مروة إلى تعاون الأسرة والمجتمع المحلي مع المدرسة للقضاء على العنف بين الطلبة، مشيراً إلى أن مدرسة اليوم تختلف عن الماضي التي كانت الوحيدة التي تمارس التعليم، واليوم أدخلت التكنولوجيا وهناك طريقة حياة جديدة، وانشغل الأهالي في العمل لتلبية الاحتياجات والتغلب على الوضع الاقتصادي الصعب.

من جهته، دعا مفتي بيت لحم عبد المجيد عطا إلى أن يكون ميزان العدل والحق نصب أعين رجال الإصلاح، وإلى أن يكون هناك تعاون وتنسيق مع الأوقاف في تناول خطب الجمعة للمشاكل الاجتماعية وما يهدد السلم الأهلي بين أفراد المجتمع.

وأكدت أكثر من مداخلة، أن الانقسام يذكي العنف ويهدد السلم الأهلي، وأن عدم تقبل الآخر عنف خطير على المجتمع، ودعت مداخلة إلى الاستفادة من الخطة الإستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز السلم الأهلي في محافظة الخليل، وفقاً للقانون والتقاليد السليمة، وبالتعاون مع الأجهزة الأمنية، ومؤسسات المجتمع المدني، ورجال الإصلاح والعشائر.

بيت لحم - "وفا": أوصى مشاركون بفعاليات منتدى السلم الأهلي والنوع الاجتماعي، في بيت لحم، أمس، بضرورة أخذ الإعلام دوره في التوعية والإرشاد، وأهمية وسائل الإعلام في التأثير من خلال برامج مدروسة وهادفة للتغيير وخلق وعي مجتمعي كامل للتخلص من مظاهر العنف وتجسيد المعاني الإنسانية والسلم الاجتماعي، مشددين على ضرورة تكاتف المؤسسات الأهلية والحكومية وأجهزة الأمن من أجل النهوض بوضع المرأة وتحقيق السلم الأهلي لحمايتها.

وأكدوا دور القانون والتشريعات وضرورة تعديل قانون العقوبات المطبق (الأردني)، حيث إن القوانين المعمول فيها قديمة ومنذ بداية الستينيات.

ودعا المشاركون إلى تشكيل لجان مجلس السلم الأهلي التخصصي لشرائح المجتمع المحلي، لتبدأ عملها في توظيف الطاقات البشرية وتعزيز المشاركة، بما يعزز مبدأ التكامل بين أفراد المجتمع المحلي؛ للوصول إلى مجتمع متسامح ومتماسك، يحافظ على عاداته وتقاليد الوطنية في إطار الضوابط الأخلاقية وسيادة القانون والنظام.

وأكد نائب محافظ بيت لحم محمد طه أبو عليا أهمية عقد هذا المؤتمر، للتعرف وتدارس تعزيز السلم الأهلي في المحافظة، والاطلاع على الأسباب الأساسية في إثارة المشكلات الأهلية وربط ذلك بالنوع الاجتماعي.

ودعا أبو عليا، في المؤتمر الذي نظمه مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، بالتعاون والتنسيق مع محافظة بيت لحم، إلى تطبيق مبادئ التسامح واللاعنف، وتعزيز مبدأ التفاهم والتضامن في المجتمع المحلي، بما يعزز استقراره، وينبذ كافة المظاهر السلبية في المجتمع الفلسطيني، التي للاحتلال الإسرائيلي النصب الأكبر منها.

وأضاف أن تلك المظاهر تستوجب تدخلا سريعاً من قبل فعاليات المحافظة ورجال الإصلاح والعشائر فيها، مشيراً إلى عدة أسباب تمنع السلم الأهلي منها القوانين القديمة الموجودة، والاحتلال الذي يمنع بسط سيادة القانون في كال المناطق الفلسطينية، إضافة إلى الوضع الاقتصادي الصعب والفقر الذي يعيشه شعبنا، ما يزيد من مستويات العنف، كذلك العادات والتقاليد.

من جهتها، بينت جارانس ستتلر من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، أن مفهوم علاقة النوع الاجتماعي هو عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، وتسمى هذه العلاقة 'علاقة النوع الاجتماعي'.

وقالت ستتلر: إن علاقة النوع الاجتماعي، تحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل وعادة ما يسود تلك العلاقة عدم الاتزان على حساب المرأة في توزيع القوة، ويتبع ذلك أن يحتل الرجل مكانة فوقية بينما تأخذ المرأة وضعاً ثانوياً في المجتمع.

بدوره، قال قائد المنطقة العميد سليمان قنديل، إن تداعيات الاحتلال كبيرة على ضمان السلم الأهلي، وهذا ما لمانه بالأمس في جامعة القدس في أبو ديس، وإعاقة قوات الأمن الفلسطينية من التوجه لتطويق ما حصل ووصولها عند قوات الأوان، وسعي الاحتلال ببقاء الخارجين عن القانون طليقين لإثارة الفتن وضرب المؤسسة الأمنية.

وأكدت ممثلة عن رئيسة بلدية بيت لحم، أهمية هذا اللقاء، وربط السلم الأهلي بالنوع الاجتماعي، داعية إلى ترسيخ القوانين التي تدعم وتناصر المرأة وأمنها، والخروج بتوصيات تنصفها وتحفظ حقوقها.